

موقف علي (ع) في الحديبية السيد جعفر مرتضى العاملي

الطبعة الثانية: 1423هـ - 2002م.
الناشر: المركز الإسلامي للدراسات - بيروت

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله الطاهرين..

وبعد.

فإن بعض المصادر قد تحدثت عن موقف لأمير المؤمنين عليه السلام تجاه رسول الله (ص)، لا يتلاءم مع ما عرف عنه عليه السلام من انقياد تام لله سبحانه ولسوله، فقد ذكرت: أنه عليه السلام لم يستجب لطلب النبي (ص) بمحو اسمه من الوثيقة التي كان (ع) يكتبها بينه (ص) وبين سهيل بن عمرو ممثل المشركين، وقال له: ما كنت لأمحو اسمك يا رسول الله!! ونحن في هذا البحث قد عالجت هذه القصة، وأوضحنا وجه الصواب فيها، ولعلنا نكون بذلك قد أسهمنا في تبديد الشبهات التي يثيرها بعض من يطلق أحكامه، من غير أن يكلف نفسه عناء البحث والتمحيص ومحاكمة النصوص بصورة سليمة وقوية، فيقع ويوقع غيره - بسبب ذلك - في متاهات كان الأجدر أن لا يقع هو ولا غيره فيها، لو أنه سلك سبيل الإنصاف وتجنب سبيل الخلاف والاختلاف.

نسأل الله أن يهدينا سبيل الرشاد، ويوفقنا لكل ما فيه خير وصلاح وسداد، إنه خير مأمول، وأكرم مسؤول.

الحدث المشكوك:

يذكر أهل الحديث والسيرة: أنه لما كانت هدنة الحديبية فيما بين رسول الله (ص) وبين مشركي مكة، كان الذي تولى كتابة صحيفة الصلح هو أمير المؤمنين علي عليه السلام. وهذا مما لا شك فيه، ولا شبهة تعترية.

غير أن فريقاً من الرواة والمؤرخين، ومنهم البخاري أيضاً يقولون: إنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر علياً أن يكتب حينئذ في بداية كتاب الصلح: (بسم الله الرحمن الرحيم)، فاعترض على ذلك سهيل بن عمرو ممثل المشركين، قائلاً: لا أعرف هذا، ولكن اكتب: باسمك اللهم.

فقال (ص): اكتب باسمك اللهم (فكتب علي عليه السلام ذلك).

ثم قال (ص) لعلي: اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو (فكتب) فاعترض عليه سهيل بن عمرو، وقال: لو نعم أنك رسول الله، ما قاتلناك ولا صددناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك. فأمر (ص) علياً بمحوها، فقال لا والله، لا أمحاك أبداً.

أو قال: إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة. أو قال: ما أمحو اسمك من النبوة أبداً. أو ما كنت لأمحو اسمك من النبوة أو قال:

(لا أمحوه أبدأ) وفي نص البخاري عن البراء بن عازب: (ما أنا بالذي أمحاه).

فمحاه (ص)، أو فقال له (ص): ضع يدي عليها. أو: أرني إياها؛ فأراه. فمحاه بيده. أو: فأخذه رسول الله، وليس يحسن أن يكتب، ثم قال: أكتب. الخ.

وعند ابن حبان: أنه (ص) أمر علياً بمحو اسمه مرتين، فأبى ذلك فيهما معاً [1].

وعند أحمد وغيره: - بعد أن ذكروا رفض علي محو اسمه - قالوا: (فأخذ النبي (ص) الكتاب، وليس يحسن أن يكتب فكتب مكان رسول الله: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله أن لا يدخل الخ..) [2].

وعن محمد بن كعب: أنه عليه السلام جعل يتلأ، ويبيكي، ويأبى أن يكتب إلا محمد رسول الله. فقال له رسول الله (ص): اكتب، فإن لك مثلها، تعطيتها وأنت مضطهد. فكتب ما قالوا [3].

الطعن في عصمة الإمام:

هذا، وقد اختلفت هذه الروايات في مضامينها كثيراً. ولا نريد تتبع ذلك، ولكننا نريد أن نشير إلى مؤاخذة سجلها البعض هنا على أمير المؤمنين عليه السلام بأنه قد خالف أمر رسول الله له بمحو ما كتبه. ولئن كانت الشيعة يحشدون الشواهد الكثيرة، والمتوافرة على مخالفات صدرت من الصحابة لأوامره صلى الله عليه وآله بما فيها تلك المخالفات الصريحة، والقبیحة، والمؤذية له (ص)، فإن علياً عليه السلام قد وقع في نفس المحذور الذي وقع فيه غيره. فكيف يدعي له الشيعة العصمة دون سائر الصحابة؟!

وقال السرخسي: (كان هذا الإباء بالرأي في مقابلة النص) [4] وقد وجّه البعض للسيد المرتضى سؤالاً يقول:

(ما جواب من قدح في عصمة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بما جاء مستفيضاً في امتناعه على النبي صلى الله عليه وآله، من محو (بسم الله الرحمن الرحيم) من المكاتبة العام المعاصات بسهيل بن عمرو [5] حتى أعاد [6] النبي صلى الله عليه وآله وترك يده عند محوها.

فقال: (ليس يخلو من أن يكون قد علم أن النبي صلى الله عليه وآله لا يأمر إلا بما فيه مصلحة. ويقتضيه الحكمة والبيئات، وأن أفعاله عن الله سبحانه وبأمره. أو لم يعلم. فإن كان يعلم ذلك، فلم خالف ما علم؟!)

وإن كان لم يعلمه، فقد جهل ما يدعيه العقول من عصمة الأنبياء من الخطأ، وجوز المفسدة فيما أمر به النبي صلى الله عليه وآله لهذا إن لم يكن قطع بها. وهل يجوز أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام توقف عن قبول الأمر لتجويزه أن يكون أمر النبي معتبراً له ومختبراً؟! مع ما في ذلك لكون النبي صلى الله عليه وآله عالماً بإيمانه قطعاً وهو خلاف مذهبكم. ومع ما فيه من قبح الأمر على طريق الاختبار بما لا مصلحة في فعله على كل حال.

فإن قلتم: إنه جوز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله قد أضمر محذوفاً، يخرج الأمر به من كونه قبيحاً..

قيل لكم: فقد كان يجب أن يستفهم ذلك، ويستعلمه منه، ويقول: فما أمرتني قطعاً من غير شرط أضمرته أولاً [7].

انتهى كلام هذا الذي أراد أن يجعل من هذه القضية ذريعة للطعن في عصمة الإمام عليه الصلاة والسلام.

ونحن فيما يلي نذكر إجابات السيد المرتضى رحمه الله، وبعض الإعلام، ثم نضيف ما يفيد في المزيد من جلاء الحقيقة، وإبطال الباطل، فنقول:

إجابة المرتضى (رحمه الله) وآخرين:

لقد أجاب السيد المرتضى رحمه الله على الشبهة المذكورة آنفاً - ووافقه غيره على ذلك - بما مفاده:

أنه قد سلم بأن هذا الأمر قد صدر عن علي أمير المؤمنين عليه السلام، ولكنه يرفض أن يكون دالاً على عدم عصمته صلوات الله وسلامه عليه، لأنه لم يصدر منه على سبيل التمرد، والعصيان، إذ ليس الأمر على سبيل الإيجاب.
قال رحمه الله:

(إن النبي (ص) حينما أمر علياً (ع) بمحو كلمة (رسول الله) وإثبات اسمه الشريف، بدون هذه الكلمة، فإنه قد استكبر ذلك واستعظمه. وجوز أن يكون (ص) إنما قال: افعل ذلك مرضياً لسهيل وإن كان لا يؤثر، ولا يريد فعله بل يؤثره التوقف عنه فتوقف حتى يظهر من النبي (ص) أنه لذلك مؤثر. وأنه أمر حقيقي بالمحو، فصبر علي (ع) على ذلك على مضض شديد.
وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة من العبادات كالصوم في الحر).

ثم ذكر رحمه الله موقف عمر في هذه المناسبة، ثم أجاب عن قولهم بأنه كان يجب مع الشك أن يستفهم، بأنه عليه السلام قد فعل ما يقوم مقام الاستفهام، من التوقف حتى ينكشف الأمر، وإن لم يكن (ع) شاكاً في أنه (ص) لا يوجب قبيحاً، ولا يأمر بمفسدة. لكنه لما تعلق صورة الأمر بفعل تنفر منه النفوس والطباع، فقد جوز أن لا يكون ذلك القول أمراً، فتلاه بتوقفه.
وذلك منه عليه السلام غاية الحكمة، ونهاية الاحتياط للدين[8].

وقال العيني: (قول علي رضي الله تعالى عنه: ما أنا بالذي أمحاه ليس بمخالفة لأمر رسول الله (ص)، لأنه علم بالقرينة: أن الأمر للإيجاب)[9].

وقال القسطلاني والنووي: قال العلماء: وهذا الذي فعله علي من باب الأدب المستحب، لأنه لم يفهم من النبي (ص) تحتم محو على نفسه، ولهذا لم ينكر عليه. ولو حتم محوه لنفسه لم يجز لعلي تركه ولا أقره النبي (ص) على المخالفة[10].

رأينا في الرواية:

أما نحن فلم نجد ما يدعونا إلى الاعتقاد بصحة هذه الرواية من الأساس.

وكلام السيد المرتضى والنووي، والعيني، والقسطلاني كلام جيد وسليم لو كان للقضية أصل. أما إذا كان ثمة ريب وشك كبير في صحتها، وسافتنا الأدلة إلى اكتشاف ثغرات وتلمس دلالات تشير إلى تحريف خطير فيها، فلا تصل النوبة إلى أجوبة هؤلاء الأعلام، رغم قوتها في نفسها، ووضوحها.

والذي أثار هذا الريب والشك لدينا في صحتها هو الأمور التالية:

أولاً:

لقد كذب علي عليه السلام نفسه هذه الدعاوى الباطلة صراحة حيث يقول: (لقد علم المستحفظون من أصحاب محمد (ص) أنني لم أرد على الله، ولا على رسوله ساعة قط. ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال، وتتأخر الأقدام، نجدة أكرمني الله بها الخ...)[11].

وقال المعتزلي الشافعي، وهو يشير إلى اعتراضات بعض الصحابة على النبي (ص) في الحديبية: (إن هذا الخبر صحيح لا ريب فيه، والناس كلهم رووه)[12].

ويمكن التأكيد على هذا الالتزام انطلاقاً من قول رسول الله (ص) في علي عليه السلام: علي مع الحق، والحق مع علي، يدور معه حيث دار[13].

وثانياً:

إن طاعة علي عليه السلام لرسول الله (ص)، والخضوع المطلق لأوامره ونواهيه، لهو السمة المميزة له عن كل من صحابته صلى الله عليه وآله، وعلى عليه السلام هو الذي يقول: (أنا عبد من عبيد محمد) [14].

وهو الذي بلغ من تقيده بحدود الأوامر والزواجر: أنه حينما قال له النبي (ص) يوم خيبر: (أذهب، ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك) مشى هنيهة، ثم قام ولم يلتفت للعزمة، ثم قال:

علام أقاتل الناس؟!!

قال النبي(ص): قاتلهم، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله الخ.) [15].

وثالثاً:

قال ابن عباس لعمر عن علي: (إن صاحبنا من قد علمت، والله إنه ما غير ولا بذل ولا أسخط رسول الله (ص) أيام صحبته له) [16].

ورابعاً:

إن أعداء علي عليه السلام كثيرون، ومنهم من حاربه بكل ما قدر عليه، فلو أنهم وجدوا في هذه القضية ما يوجب أدنى طعن، أو تحامل عليه لما تركوه، بل كانوا ملأوا الخافقين في التشنيع عليه بأنه عليه السلام قد خالف أمر رسول الله، وعصاه. ولم نجد أحداً منهم تفوه ببنت شفة حول الأمر أبداً.

وخامساً:

إن مراجعة النصوص تعطينا: أنها غير متفقة في حكايتها لحقيقة ما جرى. بل في بعضها ما يكذب الرواية المذكورة التي تتهم علياً عليه السلام بمخالفته أمر رسول الله له بمحو اسمه الشريف.

وملاحظتها بمجموعها تعطينا انطباعاً آخر غير ما توحى به الروايات التي تقدمت في صدر البحث.

ويمكن تلخيص القضية على الصورة التالية:

إنه لما طلب النبي (ص) من علي عليه السلام أن يكتب كلمة رسول الله، واجهه سهيل بن عمرو بالاعتراض على ذلك. فأثار ذلك حفيظة المسلمين، وضجوا وأمسك بعضهم يد علي عليه السلام مانعاً له من الكتابة.

وقد أفاد عدد من هذه النصوص أيضاً: أن سهيلاً حين اعترض علي النبي بقوله: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه، أمحها.

قال له علي: هو والله رسول الله وإن رغم أنفك لا والله لا أمحوها.

فعلي إنما عارض سهيل عمرو، ورفض طلبه بالمحو. فبادر النبي (ص) إلى الطلب من علي (ع) أن يضع يده على الكلمة، وذلك من أجل أن يحفظ لعلي عليه السلام شخصيته وعتقوانه أمام العدو.

وحتى لو كان (ص) قد طلب من علي محو اسمه الشريف، فهذا الطلب إنما جاء في صورة احتدام الجدل بين علي وبين سهيل بن عمرو. وهو يفيد في ظروف كهذه ولا سيما بعد أن راقب النبي ما جرى من حدة وجدال وتصلب حول هذا الأمر إلى درجة التهديد بعدم إتمام الصلح - إنه يفيد - أنه (ص) قد رفع الإلزام بهذا الأمر بهدف أن يمضي الشرط، ويتم الصلح ولم يُرد أن يوجب محو اسمه ليلزم من ذلك العصيان لأمره الإلزامي.

ومما يدل على أنه لم يكن ثمة ما يوجب الطعن على علي (ص) في هذا الأمر: أن أعدى أعدائه (عليه السلام) يروون هذه القضية ولا يشيرون إلى أي طعن عليه فيها.

ومهما يكن من أمر فإن الروايات لهذه القضية قد جاءت على طوائف نذكرها - باستثناء الطائفة التي ذكرناها في مطلع هذا البحث - فيما يلي من مطالب.

1 - النصوص الساكنة:

هناك نصوص ذكرت هذه القضية، ولم تشر إلى رفض علي عليه السلام إطاعة أمر النبي بمحو شيء. وقد روى بعضها أعداء علي عليه السلام وشانئوه. وذلك يقرب أن يكون علي قد رفض طلب سهيل بن عمرو بعد مشادة كلامية حصلت بينهما. بل إن مروان والمسور بن مخرمة لم يدعهما حقدما على علي (ع) أن يذكر اسميهما في روايتهما، فلو كان ثمة ما يأخذانه عليه لم يتركا التصريح باسمه، والتشنيع عليه به. ونذكر من هذه النصوص:

1 - أن ابن حبان وغيره يذكرون اعتراض سهيل بن عمرو على كتابة البسمة، ثم على كتابة كلمة (رسول الله) ثم يقولون: (فقال رسول الله (ص): اكتب محمد بن عبد الله، وسهيل بن عمرو.

فكتب: محمد بن عبد الله: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو) [17].
وقريب من ذلك روي عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً.

وحسب نص اليعقوبي عن علي: (فقال سهيل: لو علمنا: إنك رسول الله ما قاتلناك. فمحا رسول الله اسمه بيده، وأمرني فكتبت: من محمد بن عبد الله. وقال: إن اسمي واسم أبي لا يذهبان بنيتي) [18].

2 - وفي نص الزهري: أنه لما اعترض سهيل على كتابة الاسم قال (ص): اكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو الخ [19].

3 - وهناك ما قاله ابن عباس للحروية، حيث (قالوا: لو نعلم إنك رسول الله ما قاتلناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك. فقال: اللهم انك تعلم إنني رسولك. ثم أخذ الصحيفة فمحاها بيده، ثم قال: يا علي اكتب: هذا ما صالح عليه الخ) [20].

4 - وكذا ما روي عن أنس بن مالك في حكايته لهذه القضية، فإنه أيضاً لم يشر إلى أي تمنع من علي عليه السلام.

5 - وهناك أيضاً رواية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة - وهما من أعداء علي عليه السلام، ولذا لم يصرحا باسم علي كاتب الصحيفة - فانهما أيضاً لم ينسبا إلى علي ما يشير إلى امتناعه عن تلبية طلب النبي (ص) بالمحو. بل لقد أشار إلى أن المسلمين هم الذين عارضوا، فقد قالوا: (فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا: بسم الله الرحمن الرحيم) [21].

6 - ويروي المعتزلي عن علي عليه السلام، أنه (ص) قال له: (يا علي، إنني لرسول الله، وأنا محمد بن عبد الله، ولن يمحو عني الرسالة كتابي لهم: من محمد بن عبد الله، فاكتبها، وامح ما أراد محوه. أما إن لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد) [22].

7 - ويذكر نص آخر: أن سهيل بن عمرو أمسك بيد رسول الله (ص)، وقال: لقد ظلمناك إن كنت رسوله، اكتب في قضيتنا ما نعرف.

فقال: اكتب: هذا ما صالح محمد بن عبد الله.

فبينما نحن كذلك، إذ خرج علينا ثلاثون شاباً.. الخ.. [23].

2 - المسلمون يمنعون علياً من المحو:

وهذه طائفة من النصوص أوردها المؤرخون، والمحدثون الأثبات تورد تفصيل هذه القضية، بصورة لا تدع مجالاً للشك في أن علياً عليه السلام، كان يمثل ما يأمره به النبي (ص)، ولم يبد أي اعتراض على الإطلاق. والمسلمون هم الذين كانوا يعترضون ويأخذون بيد علي عليه السلام، ويمنعونه من الكتابة.

ونذكر من هذه النصوص ما يلي:

ألف: يقول الواقدي: (فأمر النبي (ص) علياً يكتب. فقال رسول الله (ص): اكتب بسم الله الرحمن الرحيم.

فقال سهيل: لا أعرف الرحمان. اكتب كما نكتب: باسمك اللهم.

فضاق المسلمون من ذلك، فقالوا: هو الرحمان. وقالوا لا تكتب إلا الرحمان.

قال سهيل: إذاً لا أقاضيه على شيء.

فقال رسول الله (ص): اكتب باسمك اللهم، هذا ما اصطاح عليه رسول الله.

فقال سهيل: لو أعلم أنك رسول الله ما خالفتك، واتبعتك. أفرغب عن اسمك، واسم أبيك: محمد بن عبد الله؟!!

فضج المسلمون منها ضجة هي أشد من الأولى، حتى ارتفعت الأصوات. وقام من أصحاب رسول الله (ص) يقولون: لا نكتب إلا محمد رسول الله.

فحدثني ابن أبي سبرة، عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي فروة، عن واقد بن عمرو، قال: حدثني من نظر إلى أسيد بن حضير، وسعد بن عباد أخذاً بيد الكاتب فأمسأها، وقالوا: لا نكتب إلا محمد رسول الله، وإلا فالسيف بيننا، علام نعطي هذه الدنيا في ديننا؟!!

فجعل رسول الله (ص) يخفضهم، ويومئ بيده إليهم: اسكتوا. وجعل حويطب يتعجب مما يصنعون، ويقبل على مكرز بن حفص ويقول: ما رأيت قوماً أحوط لدينهم من هؤلاء القوم!!.

فقال رسول الله (ص): اكتب باسمك اللهم. فنزلت هذه الآية في سهيل، حين أبى أن يقربا الرحمان: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

فقال رسول الله (ص): أنا محمد بن عبد الله، فاكتب.

فكتب باسمك اللهم، هذا ما اصطاح عليه محمد بن عبد الله، وسهيل بن عمرو. الخ.. [24].

ب - وقال البعض، بعد ذكره لاعتراض سهيل على كتابة البسملة، وكتابة: رسول الله:

قال عليه السلام لعلي: اكتب ما يريدون. فهم المؤمنون أن يأبوا ذلك، ويبطشوا بهم، فأنزل الله السكينة عليهم، فتوقروا، وحلموا. مع أن أصل الصلح لم يكن عندهم بمحل من القبول أول الأمر [25].

ج - قال المؤرخ الثبت ابن واضح اليعقوبي: (تنازعوا بالكتاب لما كتب: (بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله) حتى كادوا أن يخرجوا إلى الحرب. وقال سهيل بن عمرو: لو علمنا أنك رسول الله ما قاتلناك.

وقال المسلمون: لا تمحها.

فأمر رسول الله أن يكفوا، وأمر علياً فكتب: باسمك اللهم، من محمد بن عبد الله. وقال: اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي) [26].

د - وفي رواية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة: أن المسلمين هم الذين رفضوا كتابة باسمك اللهم [27].

هـ - وعن عمر بن الخطاب: إن رسول الله (ص) كان يكتب بينه وبين أهل مكة فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم. فقالوا: لو نرى ذلك صدقنا. ولكن اكتب كما كنت تكتب: باسمك اللهم.

قال: فرضي رسول الله (ص)، وأبيت، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى؟!!

قال: فرضيت.

قال الهيثمي: قلت: حديث عمر في الصحيح بغير هذا السياق رواه البزار ورجاله رجال الصحيح [28].

3 - بين علي (ع) وسهيل بن عمرو:

وقد صرحت بعض النصوص بأن علياً عليه السلام إنما رفض طلب سهيل بن عمرو بالمحو وكانت بينهما مشادة كلامية انتهت بمبادرة رسول الله (ص) إلى محو اسمه الشريف. وذلك من أجل حفظ موقع علي عليه السلام أمام ذلك العدو اللجوج، ولكي يبر قسمة.

فقد روى النسائي عن علي عليه السلام أنه قال: (قالوا: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه. أمحها.

قلت: هو والله رسول، وإن رغب أنفك. ولا والله، لا أمحوها.

فقال لي رسول الله (ص): أرنيه. فأريته، فمحاها وقال: أما إن لك مثلها. وستأتيها وأنت مضطر) [29]. ومما يؤيد أن المشادة بين سهيل بن عمرو وعلي، النصوص الآتية:

1 - ما روي عن علي عليه السلام أنه قال: (قال لي رسول الله (ص): يا علي، إني لرسول الله، وإني لمحمد بن عبد الله، ولن يحو عني الرسالة كتابي إليهم: من محمد بن عبد الله، فأكتب: محمد بن عبد الله. فراجعني المشركون في هذا) [30].

2 - ويقول نص آخر عنه عليه السلام: (فقال سهيل بن عمرو: امح (رسول الله (ص)، فإننا لا نقر لك بذلك ولا نشهد لك به، اكتب اسمك واسم أبيك.

فامتنت من محوه. فقال النبي (ص): أمح يا علي وستدعي لمثلها فتجيب وأنت على مضض) [31].

فعلي عليه السلام إذن. إنما امتنع عن إجابة طلب سهيل بالمحو، ولم يمتنع عن امتثال أمر رسول الله (ص).

3 - وعن علي عليه السلام: أنه قال لسهيل بن عمرو: بل رسول الله وانفك راغم.

فقال لي رسول الله: اكتب ما أريد، وستعطى يا علي بعدي مثلها.

فلما كتبت الصلح بيني وبين أهل الشام الخ [32].

4 - وفي نص آخر، قال علي: (فغضبت، فقلت: بلى - والله - إنه لرسول الله، وإن رغب أنفك. فقال رسول الله (ص): اكتب ما يأمرك إن لك مثلها ستعطيه، وأنت مضطهد) [33].

5 - وأوضح من ذلك وأصرح تلك الرواية التي تقول: إنه لما طلب سهيل بن عمرو محو (بسم الله الرحمن الرحيم). قال النبي (ص) لعلي: أمح ما كتبت.

فقال أمير المؤمنين: لولا طاعتك لما محوتها.

فمحاها. وكتب: باسمك اللهم.

فقال له النبي (ص): اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله (ص) سهيل بن عمرو.

فقال سهيل: لو أجبته في الكتاب الذي بيننا وبينك إلى هذا لأقررت بالنبوة، أمح هذا، واكتب اسمك.

فقال علي: والله، أنه لرسول الله على رغم أنفك.

فقال سهيل: اكتب اسمه يمضي الشرط.

فقال علي: ويلك يا سهيل، كف عن عنادك.

فقال عليه السلام: امحها يا علي.

فقال: إن يدي لا تتطلق بمحو اسمك من النبوة.

فقال: فضع يدي عليها. فمحاها (ص). وقال لأمير المؤمنين: إنك ستدعي إلى مثلها فتجيب على مضض. وتمم الكتاب [34].

توضيح وتصحيح:

فهذه الرواية إذن تعطينا صورة واضحة عن الجدل الذي احتدم بين علي أمير المؤمنين عليه السلام وبين سهيل بن عمرو، وهي صريحة في أنه عليه السلام لم يستجب لطلب سهيل بمحو اسم النبي (ص) من النبوة [35] كما أنه لم يستجب لطلبه بمحو البسملة حتى طلب منه النبي (ص) ذلك، فمحاها طاعة لرسول الله (ص) لا استجابة لسهيل.

ومن الواضح: أنه عليه السلام لم يكن ليطيع النبي (ص) في محو البسملة، ثم يعصيه في محو وصف الرسالة عن اسمه الشريف، لأن الطاعة التي دعت له لمحو تلك، لا بد أن تدعوه لمحو هذه أيضاً.

كما أنه لم يكن ليتوهم عليه السلام: أن محو وصف الرسالة من الوثيقة معناه محوه (ص) من الرسالة حقيقة وواقعاً. ولأجل ذلك. ولأجل أن أعداء علي عليه السلام لم يجدوا أي مجال لتوجيه أي نقد أو لوم له في قصة الحديبية، ولأجل سائر الدلائل والشواهد، فإننا لا نجد حرجاً في الأخذ بالرواية التي تذكر: أنه عليه السلام قد امتثل أمر النبي بمحو اسمه الشريف. ورفض هذه الفقرة من هذه الرواية. واعتبارها من اختراعات رواة السوء.

وإذا أردنا أن نُصرّ على قبول هذه الفقرة برغم ذلك كله فلا بد أن نقول: إن أمر النبي (ص) له بالمحو لم يكن على سبيل الإلزام والإيجاب، بل أريد منه إباحة ذلك له إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، ثم بادر (ص) لرفع الحرج الذي نشأ عن المشادة الكلامية بين علي وبين عدوه، فطلب (ص) منه أن يضع يده عليها ليمحوها، ولا يكلف علياً عليه السلام بذلك، لكي لا يكسره أمام عدوه اللجوج.

ضع يدي عليها:

وإذا كنا قد أكدنا: عدم صحة ما يقال: من عدم طاعة علي لرسول الله، فإننا نقول: ربما هؤلاء الناس!! قد استعاروا قضية حصلت لآخرين، ليمحوها لأمير المؤمنين عليه السلام على هذا النحو، بهدف إثارة التساؤلات حول مدى انقياده (ع) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد روي أن تميم بن جراشة قدم على النبي (ص) في وفد ثقيف فاسلموا، وسألوه أن يكتب كتاباً فيه شروط. فقال: اكتبوا ما بدا لكم، ثم ايتوني به. فأتوا علياً عليه السلام ليكتب لهم.

قال تميم: فسألناه في كتابه: أن يحل لنا الربا والزنى. فأبى علي رضي الله عنه أن يكتب لنا. فسألناه خالد بن سعيد بن العاص. فقال له علي: تدري ما تكتب.

قال: اكتب ما قالوا: ورسول الله (ص) أولى بأمره.

فذهبنا بالكتاب إلى لسول الله (ص).

فقال للقارئ: إقرء.

فلما انتهى إلى الربا قال: ضع يدي عليها في الكتاب.

فوضع يده فقال: {أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا} [36] الآية، ثم محاها. وألقيت علينا السكينة فما راجعناه. فلما بلغ الزنا وضع يده عليها، وقال: {وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً} [37] الآية. ثم محاها.

وأمر بكتابتنا أن ينسخ لنا، أخرجته أبو موسى [38].

مفارقة، ولا أعجب منها:

والمفارقة التي تثير المزيد من التعجب والاستغراب هي: إننا في حين نجد البعض يحاول انطلاقاً من دواعي الهوى والعصبية أن

يسجل على أمير المؤمنين عليه السلام، تهمة المخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابته لوثيقة الصلح. نجد البعض الآخر: يحاول ليس فقط تجاهل وجوده، ويستبعد ذكر اسمه، كما عن مروان والمسور بن مخرمة وغيرهما - كما يظهر بالمراجعة لعدد من المصادر - بل هو يزيد على ذلك حتى يصل به الأمر إلى درجة إنكار أن يكون علي هو كاتب الوثيقة أصلاً. فقد روى عبد الرازق، عن ابن عباس، قال: كاتب الكتاب يوم الحديبية علي بن أبي طالب، ثم قال: أخبرنا معمر، قال: سألت عنه الزهري، فضحك، وقال: هو علي بن أبي طالب. ولو سألت عنه هؤلاء قالوا: عثمان. يعني بني أمية [39].

(وأخرج عمر بن شبة، من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو، عن أبيه: الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة. انتهى. ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح. ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو) [40] وأخرج ابن شبة من طريق: أن اسم الكتاب: محمد بن مسلمة [41]. ولعل اسم علي لو لم يرد في الصحيح لكان لهؤلاء موقف آخر، وتحمس لجهة أخرى!!

السر المكنون:

وبعدما تقدم نقول: إن اتهام علي بأنه قد خالف أمر رسول الله إنما حصل - فيما يظهر - بعد عشرات السنين من قضية الحديبية، بل لعله قد حصل في وقت متأخر من الحكم الأموي. أي بعد وفاة مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، وأنس، وغيرهم. وذلك لما تقدم من أن هؤلاء وغيرهم قد رواوا هذه القضية بصورة سليمة وقوية أي من دون إشارة إلى تلك المخالفة المزعومة. رغم أن فيهم الحاقدين على علي، إلى درجة أنهم لا يطيقون حتى ذكر اسمه في هذه القضية بالذات. ونستطيع أن نقول: إن تزوير الحقيقة في قضية كتابة الصلح قد جاء لعدة أسباب:

الأولى: الحفاظ على ماء وجه معاوية وحزبه الذين أصروا على محو كلمة (أمير المؤمنين) في قضية التحكيم بعد حرب صفين، الأمر الذي صدق نبوءة رسول الله (ص) حينما قال لعلي: لك مثلها ستعطيها، وأنت مضطهد، أو مظطر.

الثاني: انكار فضيلة أمير المؤمنين (ع) ظهرت من خلال نبوءة رسول الله (ص) بما سيحصل له من بعده، حسبما تقدم.

الثالث: النيل من علي عليه السلام، واتهامه بأمر شنيع وخطير.

الرابع: أنه لا بد أن لا يبقى أحد من الصحابة إلا ويعترض على رسول الله، في أمر الصلح، ليبقى أبو بكر وحده هو الموافق، ليتبين علو مقامه، وليظهر فضله على من سواه. حتى إنه ليصبح شريك النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في الإطلاع على الغيب، وهو حقيق بذلك.

قال دحلان: (ولم يكن أحد في القوم راضياً بجميع ما يرضى به النبي (ص) غير أبي بكر الصديق (رض)). وبهذا يتبين علو مقامه. ويمكن أن الله كشف لقلبه، وأطلع على بعض تلك الأسرار، التي ترتبت على ذلك الصلح، كما اطلع على ذلك النبي (ص)، فإنه حقيق بذلك (رض). كيف وقد قال النبي (ص): والله، ما صب الله في قلبي شيئاً إلا وصبته في قلب أبي بكر) [42] وإذا عرف السبب بطل العجب!!

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

3/1417/ 19 هـ ق.

جعفر مرتضى العاملي

الهوامش

[1] راجع المصادر التالية: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 34/35 والجامع لأحكام القرآن ج 16 ص 275 - 277 وروح المعاني ج 9 ص 5 وعمدة القارئ ج 14 ص 12 و 13 وج 13 ص 275 و تفسير القمي ج 2 ص 312/313 وتفسير نور الثقلين ج 5 ص 52 و 53 وتفسير الصافي ج 5 ص 35 و 36 وتفسير البرهان ج 4 ص 192 وحبیب السیر ج 1 ص 372 وتفسير الميزان ج 18 ص 267 ومجمع البيان ج 9 ص 118 والبحار ج 20 ص 352 و 359 و 371 و 363 و 357 وج 33 ص 314 وصحيح مسلم ج 5 ص 173 و 174 وتاريخ الخميس ج 2 ص 21 والسيرة الحلبية ج 3 ص 20 والسيرة النبوية لدحلان ج 2 ص 43 والكامل في التاريخ ج 2 ص 204 وج 3 ص 320 وتاريخ الأمم والملوك ج 2 ص 636 وشرح بهجة المحافل ج 1 ص 316 و 317 والمواهب اللدنية ج 1 ص 128 وصحيح البخاري ج 2 ص 73 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص 390 ودلائل النبوة للبيهقي ج 4 ص 146 و 147 وحدائق الأنوار ج 2 ص 616 والأموال ص 232 و 233 وتفسير القرآن العظيم ج 4 ص 202 وتفسير الخازن ج 4 ص 156 و 157 وكشف الغمة ج 1 ص 210 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 120 وإعلام الوری ص 97 وسبل الهدى والرشاد ج 5 ص 54 و 53 ونهاية الإرب ج 17 ص 230 وأصول السرخسي ج 2 ص 135 والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج 11 ص 222 و 223 ومستند أبي عوانة ج 4 ص 237 و 239 وصبح الأعشى ج 14 ص 92 والعثمانية ص 78 وتاريخ ابن الوردي ج 1 ص 215 وخصائص الإمام علي عليه السلام للنسائي ص 150 وإحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 419 و 420 و 637 و 638 و 641 و 642 وج 18 ص 361 عن بعض من تقدم وعن مصادر أخرى فليراجع. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 275 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 214.

[2] مسند أحمد ج 4 ص 298 والكامل في التاريخ ج 2 ص 204 وفي بعض المصادر: فأخذ رسول الله (ص) الكتاب فمحاها وليس يحسن أن يكتب الخ. وخصائص علي بن أبي طالب للنسائي ص 150 / 151 وفي هامشه عن تاريخ بغداد وعن سنن البيهقي ج 8 ص 5 وعن مستدرک الحاكم ج 3 ص 120 وعن مشكل الآثار ج 4 ص 173 وعن الرياض النضرة ج 2 ص 191 وعن فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج 2 ص 233 - 336.

[3] راجع: السيرة النبوية لدحلان ج 2 ص 43، والسيرة الحلبية ج 3 ص 20 ومجمع البيان ج 9 ص 119 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 214 وبحار الأنوار ج 20 ص 335 وج 33 ص 314 و 316 و 317 وسبل الهدى والرشاد ج 5 ص 54 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص 390 ودلائل النبوة للبيهقي ج 4 ص 147.

وعن وعد النبي (ص) لعلي بأن له مثلها وهو مقهور راجع أيضاً: تاريخ الخميس ج 2 ص 21 والكامل في التاريخ ج 2 ص 204 وحبیب السیر ج 1 ص 372 وتفسير البرهان ج 4 ص 193 والبحار ج 20 ص 352 و 357، وتفسير القمي والخرايج والجرايح، وغير ذلك كثير والخصائص للنسائي ص 50 (ط التقدم بمصر) وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 190 وج 2 ص 588 والمغني لعبد الجبار ج 16 ص 422 وينابيع المودة ص 159 وصبح الأعشى ج 14 ص 92.

[4] أصول السرخسي ج 2 ص 135.

[5] في العبارة حزارة ظاهرة إلى درجة أنها أصبحت غير مفهومة.

[6] لعل الصحيح: عاد.

[7] رسائل الشريف المرتضى ج 1 ص 441 و 442 المسائل الطرابلسيات.

[8] المصدر السابق ص 442 / 443

[9] عمدة القاري ج 13 ص 275.

[10] المواهب اللدنية ج 1 ص 128 وشرح النووي على صحيح مسلم ج 12 ص 135.

[11] نهج البلاغة، بشرح عبده ج 2 ص 196 و 197 وراجع: شرح النهج للمعتزلي ج 10 ص 179 وغرر الحكم ج 2 ص 288 (المطبوع مع ترجمة لأنصاري). وعن الأمامي للمفيد. وراجع: مصادر نهج البلاغة ج 3 ص 74

[12] شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 180.

[13] راجع: دلائل الصدق ج 2 ص 303 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 72 وعبقات الأنوار ج 2 ص 324 عن السندي في دراسات اللبيب ص 233 وكشف الغمة ج 2 ص 35 و ج 1 ص 141 - 146 والجمل ص 81 وتاريخ بغداد ج 14 ص 321 ومستدرك الحاكم ج 3 ص 119 و 124 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) وربيع الأبرار ج 1 ص 828 و 829 ومجمع الزوائد ج 7 ص 234 ونزل الأبرار ص 56 وفي هامشه عنه وعن: كنوز الحقائق ص 65 وعن كنز العمال ج 6 ص 157 وملحقات إحقاق الحق ج 5 ص 77 و 28 و 43 و 623 و 638 و ج 16 ص 384 و 397 و ج 4 ص 27 عن مصادر كثيرة جداً.

[14] بحار الأنوار ج 3 ص 283 والتوحيد للصدوق ص 174 والاحتجاج ج 1 ص 496 ويلاحظ: أن علياً يقول: أنا عبد من عبيد محمد. ورجل آخر يقول: أنا زميل محمد. راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 291 ط الاستقامة وراجع: الفائق ج 2 ص 11 والحياة السياسية للأمام الحسن للمؤلف ص 64.

[15] راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 93 والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج 15 ص 380 وإسناده صحيح ومسند أحمد ج 2 ص 384 - 385 وصحيح مسلم ج 17 ص 121 وسنن سعيد بن منصور ج 2 ص 179 وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص 58 وراجع ص 59 و 57 وترجمة الإمام علي بن أبي طالب من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج 1 ص 159 والغدير ج 10 ص 202 و ج 4 ص 278 وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج 1 ص 200 وراجع: مسند الطيالسي ص 320 وطبقات ابن سعد ج 2 ص 110.

[16] شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 51 ومنتخب كنز العمال ج 5 ص 229 (مطبوع مع مسند أحمد) وحياة الصحابة ج 3 ص 249 عنه وعن الزبير بن بكار في الموفقيات. وقاموس الرجال ج 6 ص 25.

[17] الثقات ج 1 ص 300 و 301 وراجع: الكافي ج 8 ص 269 عن الإمام الصادق مع بعض إضافات وتغييرات لا تضر. وراجع: البحار ج 20 ص 368 وتفسير نور الثقلين ج 5 ص 68 وتفسير البرهان ج 4 ص 194 وراجع: الاكتفاء للكلاعي ج 2 ص 240 وتاريخ ابن الوردي ج 1 ص 166 وحياة محمد لهيكل ص 374.

[18] تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 189 وراجع: البداية والنهاية ج 7 ص 277 و 281.

[19] راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 634 والبداية والنهاية ج 4 ص 168 وأنساب الأشراف ج 1 ص 349 و 350 والسيره النبوية لابن هشام ج 3 ص 331 و 332 والسيره النبوية لابن كثير ج 3 ص 320 و 321 ومستدرك الحاكم ج 3 ص 153 وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه). ومسند أحمد ج 1 ص 86.

[20] الرياض النضرة المجلد الثاني ص 227، وإحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 522 وراجع: مسند أحمد ج 1 ص 342 وخصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي ص 148 / 149 وتفسير القرآن العظيم ج 4 ص 200 عن أحمد وأبي داود ومستدرك الحاكم ج 3 ص 151 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) وصحاه على شرط مسلم، وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 192.

[21] روايتا أنس ومروان والمسور توجدان معاً أو إحداهما، أو بدون تسمية في المصادر التالية: صحيح البخاري ج 2 ص 79

78 والمصنف للصنعاني ج 5 ص 337 ومسند أحمد ج 3 ص 268 وج 4 ص 330 و 325 وجامع البيان ج 25 ص 63 والدار المنثور ج 6 ص 77 عنهم وعن عبد بن حميد، والنسائي وأبي داود، وابن المنذر، وصحيح مسلم ج 5 ص 175 والمواهب اللدنية ج 1 ص 128 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص 370 و 371 وتفسير القرآن العظيم ج 4 ص 198 و 200 والبداية والنهاية ج 4 ص 175 ومختصر تفسير ابن كثير ص 351 و 352 والسيرة النبوية لابن كثير ج 3 ص 333 والسنن الكبرى ج 9 ص 220 و 227 وتاريخ الخميس ج 1 ص 21 عن المدارك، وتفسير الخازن ج 4 ص 156 ودلائل النبوة للبيهقي ج 4 ص 105 و 146 / 147 والإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ج 11 ص 222 و 223 والجامع لأحكام القرآن ج 16 ص 277 وبهجة المحافل ج 1 ص 316. وراجع: زاد المعاد ج 2 ص 125 ومسند أبي عوانة ص 241.

[22] شرح نهج البلاغة ج 2 ص 232 وقريب منه ما في ينابيع المودة ص 159.

[23] مسند احمد بن حنبل ج 4 ص 86 و 87 ومجمع الزوائد ج 6 ص 145 وقال: رواه أحمد ورجاله الصحيح. ومختصر تفسير ابن كثير ص 347 وتفسير القرآن العظيم ج 4 ص 192 وتفسير المراغي ج 9 ص 107 والدر المنثور ج 6 ص 78 عن احمد، والنسائي، والحاكم وصححه، وابن جرير، وأبي نعيم في الدلائل، وابن مردويه.

[24] المغازي للواقدي ج 2 ص 610 و 611 وراجع: سبل الهدى والرشاد ج 5 ص 54 وإمتاع الإسماع ج 1 ص 296 وغاية البيان في تفسير القرآن ج 6 ص 58 و 59 وراجع: السيرة النبوية والآثار المحمدية، لزيني دحلان ج 2 ص 43.

[25] روح المعاني ج 9 ص 50 والكشاف للزمخشري ج 3 ص 542.

[26] تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 54.

[27] سنن أبي داود ج 2 ص 146 هذه الرواية إن شاء الله تعالى.

[28] مجمع الزوائد ج 6 ص 146 عن البزار.

[29] خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنسائي ص 149، وإحقاق الحق (قسم الملحقات) ج 8 ص 419 عنه.

[30] صفين، للمنقري ص 508.

[31] الأمالي، للطوسي ج 1 ص 190 و 191 وبحار الأنوار ج 33 ص 316.

[32] الخرائج والجرائح ج 1 ص 116 والبحار ج 20 ص 357 عنه.

[33] صفين، للمنقري ص 509.

[34] كشف الغمة، للاربطي ج 1 ص 210 والارشاد للمفيد ج 1 ص 120 وأعلام الوري ص 97 وبحار الأنوار ج 20 ص 359 و 363 وذكره ص 357 مختصراً عن الخرائج أيضاً.

[35] لقد ورد هذا التعبير في العديد من المصادر، فراجع على سبيل المثال مجمع البيان ج 9 ص 118 وحبیب السير ج 1 ص 372 وبحار الأنوار ج 20 ص 333 وتفسير الميزان ج 18 ص 267.

[36] سورة البقرة الآية 278.

[37] سورة الإسراء الآية 32.

[38] أسد الغابة ج 1 ص 216.

[39] المصنف للصنعاني ج 5 ص 343.

[40] فتح الباري ج 5 ص 252 والسيرة النبوية لدحلان ج 2 ص 43 لكن فيه: أن النسخة الأصلية أعطيت لسهيل.

[41] المصدران السابقان.

[42] السيرة النبوية لدحلان ج 2 ج 43.